

التكليف النصفي - مدخل للإدارة العامة

الطالب: مالك حبيب

التوجه: كمواطن متأثر - الوظيفة: وزير المالية في الأردن

المقدمة:

سنتناول في هذه الورقة وظيفة وزير المالية في الأردن والتي يرأسها حالياً معالي الوزير محمد العسّس، وهي من الوزارات السيادية والتي تقوم بإدارة الدولة في الجانب الاقتصادي ووزارة المالية هي الوزارة المعنية برسم السياسات المالية للدولة والأشرف على تنفيذها ومتابعة وتحصيل الإيرادات العامة وتوريدها إلى الخزينة والإشراف على صرف نفقات الدولة وتنظيم وإعداد الموازنة العامة وتتولى الوزارة كذلك إدارة الدين الحكومي، خدمة للاقتصاد الأردني وبالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي والجهات ذات العلاقة، بحكم القوانين فهناك عدة دوائر عامة مرتبطة مع الوزارة أهمها دائرة الجمارك، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، دائرة الموازنة العامة، دائرة المشتريات واللوازم العامة، دائرة الأراضي والمساحة. تأسست الوزارة عام 1920 مع تشكيل أول حكومة أردنية في عهد إمارة شرق الأردن،

وأما أبرز المهام التي تقوم بها الوزارة ممثلة بهام الوزير فهي كالآتي:

- وضع الخطط لتنفيذ السياسة المالية للدولة ومتابعة تحقيق وتحصيل الإيرادات العامة وتوريدها للخزينة والإشراف على صرف النفقات العامة وتنظيم الحسابات المتعلقة بهما طبقاً للتشريعات المالية المعمول بها.
- إدارة التدفقات النقدية لتأمين السيولة وتوجيه الاستثمار الحكومي بما يتفق والسياسات المالية والنقدية.
- دراسة الأوضاع المالية والنقدية والاقتصادية وتحليلها وتقييم السياسات والإجراءات الضريبية.
- إعداد مشاريع التشريعات المالية المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة والعمل على تطويرها وتحديثها.
- التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في إعداد الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها.
- التعاون والتنسيق مع البنك المركزي الأردني بما يحقق الانسجام بين السياسات المالية والنقدية خدمة للاقتصاد الوطني.
- إبداء الرأي والمشورة في مشاريع القوانين والأنظمة والاتفاقيات وأي مواضيع أخرى ترتب التزامات مالية على الخزينة.
- التعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية لتدريب وتأهيل الكوادر مالياً ومحاسبياً.

وكما نرى هنا فإن الأدوار التي يقوم بها الوزير في وظيفته هي سيادية ومهمة وتمس حياة المواطنين وتتداخل في السياسات الاجتماعية التي تؤثر على معيشة السكان ويتأكد فإن القيام بمثل هذه المهام بحاجة إلى متطلبات وخبرات ومهارات وسنقوم بكتابة المعايير المحددة لهذه الوظيفة ومطابقتها بالواقع حالي مع الوزير العسّس ونذكر أهم هذه المتطلبات لهذه الوظيفة:

1. المؤهل العلمي:

وهو الركيزة المهمة لمثل هذه الوزارة والممثل لها عليه أن يكون من خلفية اقتصادية لكي يستطيع صياغة الخطط ودفع الاقتصاد نحو النمو والمؤشرات الإيجابية بتناغم مع باقي وزارات الدولة وبالحد الأدنى حصوله على شهادة الدكتوراه في مجالات الاقتصاد وفروعها وفي مثال واقعي فإن زعي المالية الأردني والحالي فهو حاصل على شهادة الدكتوراه في السياسة العامة - جامعة هارفرد ، كامبريدج وماجستير في مجال التنمية الاقتصادية والأسواق المالية.

2. الخبرات المهنية :

تعد هذه النقطة من أهم النقاط التي تعطي الوزير قدرة على الاندماج وفهم مؤسسات الدولة وتدفعها والقدرة على بناء الشراكات والتشبيك والتكامل فيما بينها كما أنه يجعله يبني تصور أفضل وفهم لواقع الوزارات والبيئة التي يريد العمل عليها، فلا يعقل وجود وزير أكاديمي جامعي لم يعمل في القطاع العملي من مؤسسات خاصة أو عامة سيكون له القدرة على الإدارة بالشكل الصحيح كما لو كان في البيئة وقد عمل بها وكان له احتكاك بالحد الأدنى المطلوب ولذلك فإنه من الخبرات أن يكون لديه خبرات أكثر من 15 سنة مختلفة وذات صلة وليست في مكان واحد وكمثال للوزير الحالي ومن خبرته مثلا :

- وزير التخطيط والتعاون الدولي 2019 ، وزير دولة للشؤون الاقتصادية 2018 - 2019 ، الديوان الملكي الهاشمي، عمان
- الأردن 2016 - 2018 - مستشار جلالة الملك عبد الله الثاني للشؤون الاقتصادية مدير دائرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الجامعية الأمريكية، القاهرة - مصر - كلية الشؤون الدولية والسياسة العامة، عميد مشارك كلية ادارة الاعمال قسم الاقتصاد 2014 ، جامعة هارفارد - كلية كندي، كامبريدج/ ماساتشوستس - باحث زائر 2014.

مما يدل هنا تنوع الخبرات بين الأكاديمية المحلية والإقليمية والعالمية وبين الجانب العملي المحلي والدولي وهذا التنوع هو ما يغني الوزير ويجعل لديه القدرة على بناء واقع أكثر وضوح والقدرة على التغيير والتفاعل معه كما تأتي أهمية التنوع من فكرة مفادها بأن التنقل بين الوظائف والمهن سمة غالبية على أسواق العمل، حيث كشفت مجموعات البيانات بأن الشخص العادي يغير منصبه كل عامين إلى أربعة أعوام مع متوسط فارق مهارات يتراوح بين 25% و45% وفقاً لكل دولة. وتتبع أهمية ذلك من دور الارتقاء الوظيفي في تمكين الموظفين من بناء أو تعزيز مهاراتهم. ()

3. الأبحاث العلمية:

من المهم أيضاً وجود أبحاث علمية منشورة في مجالات عالمية ومحلية فهي تعكس دلالات عن التفكير النقدي وعن قراءة وتحليل الواقع والحلول التي يراها الوزير وكيف يستطيع التفاعل مع المشاكل بشكل علمي لا يعتمد على أسس غير واضحة، كما أنه يجعل الامر أكثر على النقاش معه بشكل موضوعي وبناء بناء الدراسات والأبحاث ومن الامثلة على الابحاث التي قام بها الوزير الحالي مثلا :

- ورقة عمل بعنوان "رد فعل السوق على قانون المناقصة: دليل تجريبي من الاردن"، 2014
- ورقة عمل بعنوان "تقييم أثر العنف وعدم الاستقرار على المستوى المحلي والاقليمي والدولي على الاقتصاد الاردني باستخدام منهجية دراسة الاحداث".
- ورقة عمل بعنوان "تشريعات المنافسة في الاردن وتأثير انتقالها: استعراض وتحليل".

4. الزمالات:

حيث يمكن لعملية التقديم لفرص الزمالات أن تشكل نقطة تحول في سير العمل البحثي. لأنه سيتعين خلالها أن تبتعد قليلاً عن المهام اليومية هذا الأمر قد يجعلك في الكثير من الأحيان تعيد النظر في بعض الجزئيات ويسهم في تحسين البحث وتطويره، كما انه أصبح من الضروري اكتساب وعي ومعرفة بالآخرين الذين يشاركوننا الكوكب. ومن خلال برامج الزمالات في الخارج، فإنه سيكتسب طرقاً أخرى للتفكير تقوده إلى التجارب المختلفة سواء داخل النطاق الأكاديمي أو خارجه. وستجعله أكثر وعياً بوجهات نظر. ومن الأمثلة على الزمالات التي لدى الوزير الحالي: زميل منتدى البحوث الاقتصادية 2015 ، عضو مجلس المستقبل العالمي المعني بالتمو

الاقتصادي والادماج الاجتماعي 2016 ، عضو المجلس الاستشاري الرئاسي في الجامعة الامريكية في القاهرة 2012، زميل برنامج هارفارد للمفاوضات 2008 - 2009، زميل برنامج الخدمة العامة الرئاسي في كلية كندي بجامعة هارفارد 2008 - 2009.

5. المهارات المختلفة:

وجود المهارات والتي تنقسم إلى 3 أقسام وهي اللغوية والتقنية والسلوكية هي من أهم الامور التي يجب توافرها في وزير خاصة كوزير المالية ونقصد باللغوية تنوع اللغات التي يتحدثها والتقنية كعامله مع برمجيات والايملات وفهم تقنيات التطور الاقتصادي والرقمي والسلوكية وهي مهارات الألقاء والخطابة والتأثير على الجمهور والتي يحتاجها في لقاءات المجتمع وممثليهم .

والان ما هي الجهات والمؤسسات والأفراد التي يتعامل معها بصورة منتظمة وتؤثر في قراراته؟

تولي وزارة المالية اهتماماً خاصاً بإقامة شراكات استراتيجية مع مختلف الجهات إيماناً منها بأهمية هذه الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانة الدولة في تقارير التنافسية العالمية وتطوير بيئة العمل وتبادل المعلومات والخبرات. وفي هذا الإطار، تقيم وزارة المالية شراكات محلية مع عدد كبير من شركاء العمل المالي والاقتصادي والتنموي، أبرزهم ما يلي:

الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية : وزارة الداخلية ، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وزارة تطوير البنية التحتية، البنك المركزي

وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد الرقمي والاتصالات ووزارة الصناعة والتجارة .

ونظراً لأهمية شراكات العمل في توسيع القاعدة الاستثمارية في مختلف أنحاء العالم، ولما تحقّقه هذه الاستثمارات من تعزيز لمكانة الدولة على خارطة التجارة العالمية، تتسق وزارة المالية أعمالها في هذا الإطار مع الشركاء الداخليين من شركات القطاع الخاص و النقابات والمنظمات الدولية والمحلية وقطاع البنوك .

والان وبناء على هذه المعرفة الجديدة التي تولدت لدينا فإنني أتقدم بمجموعة من النقاط فيما أراه :

كون المهام التي يقوم بها الوزير هي دراسة الاوضاع المالية والاقتصادية وتقييم السياسات والإجراءات الضريبية واعداد مشاريع مالية متعلقة بالإيرادات والنفقات العامة والعمل على التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في إعداد الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها فإنني أرى أهمية مراجعة الإيرادات الضريبية المتحصلة بالتوازي مع السياسات الاجتماعية وتحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية حيث وحسب منتدى الاستراتيجيات الأردني من خلال تقريراً أعده حول الجانب الضريبي لسياسة المالية العامة في الأردن، مبيناً مصادر الإيرادات الضريبية وتوزيعها وبين التقرير أن إجمالي الإيرادات الضريبية قد ارتفع من 4.34 مليار دينار في عام 2017 إلى 4.96 مليار دينار في عام 2020؛ أي بمعدل 5.9%.

ويعزو التقرير السبب في ذلك، إلى الزيادة في إيرادات ضريبة المبيعات من السلع المحلية. كما بين المنتدى أن الإيرادات الضريبية تتكون من ثلاثة مصادر رئيسية، حيث تشكل ضريبة المبيعات النسبة الكبرى من إجمالي الإيرادات الضريبية (71.3%)، تليها ضريبة الدخل على الشركات (15.6%)، ومن ثم ضريبة التجارة الدولية (5.5%) في عام 2020.

وعليه ومن ما بعد تداعيات كورونا وارتفاع الاسعار عالمياً للسلع الاساسية ومشاكل الشحن وحرب روسيا واكرانيا فإنه يجب إعادة التفكير بضرورة المبيعات التي تذهب للغني والفقير على سواء فلا يعقل للفرد دخله السنوي 100 ألف دينار سنوي وشخص آخر دخله السنوي 10 الاف دينار سنوي أن يشتروا نفس السلع ويدفعوا نفس ضريبة المبيعات، وهنا لا نتحدث عن الالغاء انما دراسة طرق والأساليب تحقيق العدالة الاجتماعية ومن ذلك مثلاً ومن المقترحات أود العمل عليها كمواطن ومتأثر ومن خلال مبادرات مجتمعية بالتعاون مع منتدى الاستراتيجيات وغيره من المهتمين في السياسات الضريبية من المقترحات صرف بطاقة ذكية لدعم الاسر الفقيرة مع مراجعة ضريبة الدخل وتوسيع الشرائح لتشمل الجميع ولكن بنسب مختلفة حسب دراسات الدخل السنوية للرواتب ومعدلات التضخم، وهنا نحقق مبادئ المالية العامة من التضامن (الغني ، الفقير) والعدالة الاجتماعية التي تولد نمو للاقتصاد مع الالغاء بعض بنود الدعم الاجتماعي من الموازنة التي كانت تذهب بطريقة غير مدروسة ولا تحقق مبدأ العدالة حيث من خلال البطاقة الذكية سيكون الدعم يذهب الى المستحقين وذلك من خلال التعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية .

فالتوجه نحو الاعتماد على ضريبة الدخل كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة وذلك عن طريق تفعيل الإدارة الضريبية الكفؤة والشفافة وتوسيع القاعدة الضريبية. والذي يجب أن يقترن بتقليص الاعتماد على ضريبة المبيعات وإيرادات الدولة من الرسوم والغرامات والتي تماثل قيمها أربعة أضعاف و مثل قيمة ضريبة الدخل من حيث نسبتها الى إيرادات الدولة الإجمالية هو من أهم الحلول التي يجب العمل عليها بالإضافة الى إعادة هيكلة برنامج الحماية الاجتماعية عن طريق التخلي عن دعم السلع والخدمات والتوجه نحو اعتماد برنامج جديد يرتكز على المدفوعات التحويلية المشروطة التي تقترن بإمتثال العائلات والأفراد الفقيرة والأقل حظاً لشروط منها تعليم الأطفال على سبيل المثال.

المراجع:

- مقال الفينيق": النظام الضريبي في الأردن غير عادل -
-<https://phenixcenter.net/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%82>
- منتدى الاستراتيجيات الأردني دراسة ضريبة الدخل :
- <http://jsf.org/sites/default/files/AR%20Tax%20Law%20-%20September%202018%20%281%29.pdf>
- موقع وزارة المالية وتاريخها
- تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني بعنوان " السياسة والإدارة الضريبية في الأردن وأثر قانون ضريبة الدخل والمبيعات"